الأمم المتحدة
اللجنة الاقتصادية لأفريقيا

اللجنة الاقتصادية لأفريقيا تُصدر التقرير الرابع لشؤون الحكامة في أفريقيا في موضوع قياس الفساد في أفريقيا

أديس أبابا، 18 آذار/مارس 2016 (اللجنة الاقتصادية لأفريقيا) – ستعلن اللجنة الاقتصادية لأفريقيا بتاريخ 2 نيسان/أبريل 2016 بأديس أبابا، إثيوبيا، عن صدور النسخة الرابعة من تقرير شؤون الحكامة في أفريقيا.

ويشير هذا التقرير الذي يحمل عنوان "**قياس الفساد في أفريقيا: قضايا البعد الدولي**" إلى أن المقاربات الحالية لقياس الفساد تنبني أساسا على تصورات الفساد وتهمل تماما بعده الدولي في أفريقيا. ويوضح التقرير الرابع لشؤون الحكامة في أفريقيا وجود مؤسسات حكامة ضعيفة بوصفها أحد المحددات الرئيسية للفساد. وبالتالي، يحث التقرير البلدان الأفريقية على الانخراط في تحسين أجندة حكامتها بدل هدر الجهود في سب وشتم بعضها البعض على أساس مستويات تصور الفساد.

وتعليقا على التقرير، صرح كارلوس لوبيز، الأمين التنفيذي للجنة الاقتصادية لأفريقيا بأن "العديد من ممارسات الفساد في القارة تنبع من فاعلين غير أفريقيين يتحكمون في زمامها". وأضاف السيد لوبيز بأن مشكل قياس الفساد في أفريقيا يستلزم بالتالي التفكير العميق مع تخصيص الاهتمام الشديد بأدوار الفاعلين الدوليين.

ويتضمن التقرير الرابع لشؤون الحكامة في أفريقيا توصيات خاصة بالسياسات مصنفة إلى أربعة محاور: تحسين امتلاك زمام الأمور والمشاركة في تخطيط التنمية؛ وتعزيز الشفافية والمساءلة؛ وبناء مؤسسات حكامة موثوقة؛ وتحسين هيكلة الحكامة الإقليمية والدولية.

ويتزامن صدور التقرير الرابع لشؤون الحكامة في أفريقيا مع الأسبوع الذي يشهد انعقاد مؤتمر الوزراء المشترك التاسع بين اللجنة الاقتصادية لأفريقيا ومفوضية الاتحاد الأفريقي، والذي يُعرف أيضا باسم 'أسبوع التنمية في أفريقيا'، وينعقد بأديس أبابا من 31 آذار/مارس إلى 5 نيسان/أبريل 2016. ويأتي هذا التقرير بعد سنتين من صدور التقرير الثالث لشؤون الحكامة في أفريقيا في حزيران/يونيو 2014، الذي تطرق إلى موضوع "الانتخابات وتدبير التنوع".